إيران تتخذ إجراءات عاجلة لوأد احتجاجات مرتقبة

النظام الإيراني يعطل الإنترنت لقطع الطريق أمام دعوات للتظاهر

عاد شبح الانتفاضة الشعبية ليؤرق النظام الإيراني من جديد والذي يعيش عزلة إقليمية ودولية أدخلت البلاد في أزمة اقتصادية خانقة بسبب ما تقترفه أذرع نظامه في المنطقة، وعمله أيضا على نسف الاتفاق النووي. ويسعى النظام الإيراني إلى إجهاض بوادر الانتفاضة بشتى الطرق لاسيما أن الغضب يتصاعد لدى الأوساط الإيرانية بسبب إجراءات اقتصادية تدفع بها الحكومة بغية وضع حد للأزمة المالية إلا أن منتقديها يرون أنها قرارات مجحفة في حقهم.

النظام متوجس من موجة احتجاجات جديدة

طهران - خرجت الدعوات إلى التظاهر في إيران مجددا إلى العلن متحدية القيود التي يفرضها النظام وميليشياته.

وذكرت وكالة أنباء إيرانية في ساعة متأخرة من ليل الأربعاء أن السلطات عطلت خدمة الإنترنت على أجهزة الهاتف المحمول في عدة أقاليم وذلك قبل يوم من احتجاجات جديدة متوقعة دعا إليها نشطاء عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

ودعت منشورات على مواقع للتواصل الاجتماعي وبعض أقارب الذين قتلوا في اضطرابات الشهر الماضي التي اندلعت بسبب رفع أسعار الوقود إلى استئناف الاحتجاجات وإحياء ذكرى القتلى.

وفي الوقت نفسه ذكرت وسائل إعلام رسمية أن ضباطا بوزارة الاستخبارات ضبطوا مستودعا للأسلحة يحتوي على 126 قطعة سلاح معظمها صناعة أميركية جرى تهريبها إلى مدينة أصفهان بوسط البلاد من الخارج حسب زعمهم.

يأتي ذلك في وقت أعلنت فيه السلطات الإيرانية اعتقالها مجموعة مكونة من 13 شخصا من حركة "النضال العربي لتحرير الأحواز"، التي تعتبرها "تنظيمًا إرهابيًا"، وشخصًا آخر يعمل في "تلفزيون إيران الدولي" المعارض ومقره بريطانيا.

وأوضحت وكالة أنباء فارس الإيرانية، الخميس، أن قوات الأمن اعتقلت 13 شخصا من حركة "النضال العربي لتحرير الأحواز" المصنفة إرهابية في إيران، بحوزتهم أسلحة مختلفة في ولاية خوزستان غربي البلاد.

وأضافت الوكالة الإيرانية أن المجموعة متهمة بقتل متظاهرين خلال التظاهرات الأخيرة بعد أن أعلنت الحكومة رفع أسعار الوقود في البلاد.

وبدوره، أعلن قائد شرطة خوزستان حيدر عباس زاده، في تصريح لوكالة أنباء جمعية الصحافيين الشباب الإيرانية، التابعة للتلفزيون الحكومي، أنه تم اعتقال شخص يعمل في "تلفزيون إيران الدولي" المعارض.

> منشورات على مواقع التواصل الاجتماعي وأقارب الذين قتلوا في اضطرابات نوفمبر يدعون إلى استئناف الاحتجاجات

وأضاف أن ذلك يعد جريمة بحسب القانون، وأنه سيتم الشروع في الإجراءات القانونية ضد مرتكبي هذا النوع من الجرائم. من جهته، صرح المدير العام للشرطة الإيرانية حسين أشتري في بيان مكتوب، أن الشخص المعتقل كان يرسل أخبارا وصورا ومقاطع فيديو متعلقة بالتظاهرات في إيران لوسائل إعلام معادية.

وكانت الاحتجاجات قد اندلعت في البداية في شهر نوفمبر، بسبب رفع أسعار الوقود ولكن المتظاهرين وسّعوا مطالبهم لتشمل دعوات إلى مزيد من الحرية السياسية وقضايا أخرى.

ووجهت الحكومة، التي شنت حملة قمع هي الأشد دموية في تاريخ الجمهورية الإسلامية الممتد منذ 40 عاما، اللوم إلى عناصر أجنبية بالمسؤولية عن إذكاء تلك الاضطرابات في إشارة للمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة وفرنسا.

ونفى مسؤول صدور أيّ أمر من قبل السلطات لتعطيل خدمة الإنترنت التي أوقفت لنحو أسبوع خلال اضطرابات نوفمبر. ونقلت وكالة أنباء أيضا عن شركات الهاتف المحمول قولها إن خدماتها لم تتعطل.

ونسبت وكالة أنباء العمال الإيرانية شبه الرسمية إلى مصدر مطلع بوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات قوله إن تعطيل وصول الإنترنت عبر الهواتف المحمولة إلى مواقع خارجية تم بأمر من "السلطات الأمنية" في أقاليم البرز وكردستان وزنجان في وسط وغرب إيران وفارس في الجنوب.

وقالت الوكالة "،من المحتمل أن تتأثر المزيد من الأقاليم بتعطيل الاتصال الدولي بالهواتف المحمولة".

وقال مرصد "نتبلوكس" لمراقبة الإنترنت على تويتر "هناك دليل على تعطيل الإنترنت عبر الهاتف المحمول في أجزاء من إيران... تظهر بيانات الشبكة في الوقت الحالي انخفاضا واضحا في الاتصال هذا الصباح وسط تقارير عن انقطاع الخدمة على مستوى عدة أقاليم، هذا التعطيل مستمر".

وقال ساكن في الأهواز عاصمة إقليم خوزستان الغني بالنفط "فحصت هاتفي للتو، وسألت صديقا والإنترنت معطل على هواتفنا المحمولة".

ولكنّ متحدثا باسم وزارة الاتصالات نفى وجود أوامر بتعطيل الإنترنت. وقال جمال هديان على تويتر "لم يصدر أيّ أمر من هذا القبيل من جانب القضاء أو أيّ هيئات أخرى ذات صلة. الأخبار المزيفة مستمرة".

وفي إقليم البرز أحد المناطق التي تعطلت فيها الخدمة ألقت السلطات في وقت سابق هذا الأسبوع القبض على والدي شاب لقي حتفه بالرصاص خلال الاحتجاجات وذلك بعد الضغط عليهما لإلغاء ذكرى الأربعين لولدهما يوم الخميس استنادا إلى مخاوف من أن يتسبب ذلك في حدوث اضطرابات.

وذكرت وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية أن الأسلحة التي ضبطت في أصفهان شملت بنادق وقنابل يدوية وبنادق خرطوش. وأضافت أن معظم الأسلحة أميركية الصنع.

وصعّب تعطيل الإنترنت على المتظاهرين بث مقاطع فيديو على مواقع التواصل الاجتماعي لحشد الدعم وأيضا الحصول على تقارير موثوقة حول نطاق الاضطرابات.

وتتأهب قوات الأمن لأيّ أحداث قد تثير المزيد من الاضطرابات بعد مقتل 1500 شخص في أقل من أسبوعين اثر اندلاع احتجاجات في 15 نوفمبر وفقا لتقرير لوكالة رويترز.

بكين تندد بفرض واشنطن قيودا على سلع صينية

بكين – أكدت بكين الخميس أنها "تعارض بشدّة" القيود التجارية المنصوص عليها في قانون الدفاع الأميركي الجديد، بعدما نددت به في وقت سابق معتبرة أنه يعد "تدخلاً" في شؤونها الداخلية.

وتهدد التصريحات المستعرة بين الجانب الصيني والأميركي بنسف المباحثات التي يجريها البلدان بهدف التوصل لاتفاق تجارة يضع حدّا للعقوبات التي يفرضها كل جانب على الآخر.

ويمنع "قانون إقرار الدفاع الوطني" الذي تم التوقيع عليه الأسبوع الماضي استخدام الأموال الفدرالية لشراء مقطورات وحافلات من الصين، ويبطئ رفع العقوبات المفروضة على مجموعة هواوي العملاقة للاتصالات.

ويأتي القانون في وقت اتفقت بكين وواشنطن على هدنة مؤقتة في حربهما التجارية من خلال اتفاق تجاري "في مرحلته الأولى" تم بموجبه التراجع عن فرض رسوم جمركية على منتجات بقيمة مليارات الدولارات.

وأفاد الناطق باسم وزارة التجارة الصينية غاو فينغ في إيجاز صحافي دوري "لاحظنا أن قانون إقرار الدفاع الأميركي يتضمن بنوداً معادية للشركات الصينية، وهو أمر تعارضه الصين بشدّة".

ومن المتوقع أن يؤثّر القانون سلبًا على أرقام الربح والخسارة لشركتين صينيتين مصنّعة المقطورات المملوكة للحكومة "سي آر آر سي كورب" و"بي واي دي موتورز" التي تبيع حافلات كهربائية في الولايات المتحدة.

وتمنع قيود جديدة منصوص عليها في القانون واشنطن من شطب هواوي من قائمة تابعة لوزارة التجارة الأميركية تحظر على الشركات الأميركية التعامل مع الشركة بلا استثناءات محددة.

ويصر كبار المسؤولين في أجهزة الاستخبارات الأميركية على أن معدات هواوي تشكّل تهديداً للأمن القومي في وقت تطلق الولايات المتحدة وغيرها من الدول الجيل الجديد من شبكات الهواتف المحمولة.

وصرّح غاو "ستتابع الصين التداعيات على المشاريع التجارية الصينية خلال تنفيذ القانون وستتخذ الإجراءات اللازمة لحماية الحقوق المشروعة ومصالح الشركات الصينية".

وأفاد الممثل التجاري الأميركي روبرت لايتهايزر أن الصين وافقت على شراء منتجات أميركية بقيمة 200 مليار دولار خلال العامين المقبلين في إطار الاتفاق المصغّر، لكن لا يزال على الجانب الصيني تأكيد التفاصيل.

الاضطرابات تنغص على الفرنسيين احتفالات الأعياد

باريس – تستمر الأزمة في فرنسا بين السلطات والنقابات التي تتمسك بإلغاء الإصلاحات التي تنوي الحكومة فرضها على نظام التقاعد ما تسبب في إشكاليات كبيرة لدى الفرنسيين والأجانب تتعلق لاسيما بالتنقل.

ويبدو أن هذه الاضطرابات باتت مصدر انزعاج لبعض الفرنسيين لاسيما أن الأمر يتعلق بشلل على مستوى وسائل النقل.

وواجه المسافرون بالقطارات في فرنسا الخميس مزيدا من الاضطرابات في ظل استمرار إضرابات عمال السكك الحديدية التي بدأت منذ أكثر من ثلاثة أسابيع، وذلك على الرغم من عطلة عيد الميلاد (الكريسماس).

واستمر إغلاق عشرات محطات المترو في باريس، بحسب ما أعلنته هيئة النقل في العاصمة الفرنسية "آر. أيه.تي.بي".

وفي الوقت نفسه تم تشغيل خطي قطارات يعملان بنظام القيادة الذاتية، في حين تم تشغيل سبعة خطوط أخرى في ساعات الذروة الصباحية والمسائية.

من ناحيتها، قالت شركة "أس أن سي أف" المشغلة لقطارات "تي جيه في" فائقة السرعة إنه تم تسيير نصف رحلات القطارات اليوم، وهو ما يعني أن الموقف تحسن، مقارنة بالأمس حيث كان قد تم تسيير ثلث عدد الرحلات فقط.

ولم تلبي النقابات الفرنسية المنخرطة في الإضرابات دعوة الرئيس إيمانويل ماكرون الذي كان قد وجه في وقت سابق نداء لوقف الاضطرابات حتى ينتهي عيد الميلاد.

ويستمر الإضراب في فرنسا ليقترب هذا الأسبوع من إغلاق الثلاثة أسابيع بعد أن عرقل بصورة شديدة حركة القطارات.

وقد تضرر مئات الآلاف من المسافرين إلى فرنسا وفي داخلها خلال أعياد الميلاد بسبب الاضطرابات. وأضر الإضراب أيضا بقطاعي السياحة وتجارة التجزئة. وتأمل شركة "أس أن سي أف" في تحسن الوضع خلال نهاية الأسبوع.

ومن المتوقع أن تلتقي الحكومة الفرنسية مجددا مع المفاوضين من النقابات العمالية في السابع من يناير المقبل. وأحدثت الإضرابات والاحتجاجات على خطط ماكرون بشأن المعاشات اضطرابات كبيرة في حركة السكك الحديدية ووسائل النقل المحلية في أنحاء باريس.

وكانت حكومة ماكرون قد اقترحت إصلاحات تلغي 42 خطة معاش مختلفة، وتضع محلها نظاما يعتمد على النقاط. كما تنص الإصلاحات أيضا على أنه يجب على العاملين العمل لفترات أطول.

ورغم الشكوى من الإزعاج الذي يسببه الإضراب فإن 51 بالمئة من الفرنسيين يدعمون التحرك أو "لديهم تعاطف" معه، بحسب استطلاع أجراه معهد إيفوب الأحد الماضي، غير أن النسبة سجلت تراجعا بثلاث نقاط مقارنة بما كانت عليه قبل أسبوع.

وكانت الحكومة الفرنسية برئاسة إدوار فيليب قد قدمت بعض التنازلات لقادة الإضرابات لكنها لم تكن كافية في نظرهم ما جعلهم يتشبثون بمواصلة الإضراب إلى أن تحقق السلطات مطالبهم المتمثلة في سحب القانون أصلا.

> مئات آلاف المسافرين في فرنسا تضرروا في أعياد الميلاد بسبب الإضرابات إضافة إلى إضرارها بقطاع السياحة

وتعتزم الرئاسة الفرنسية طرح إصلاحاتها على البرلمان في فبراير المقبل.

وتأتي هذه المستجدات في وقت باتت فيه الحكومة الفرنسية أكثر ارتباكا لاسيما بعد موافقة ماكرون على قبول استقالة المفوض الأعلى لأنظمة التقاعد جان بول دولوفوا الذي يعدّ مهندس الإصلاحات التي يسعى الرئيس الفرنسي لفرضها.

وكانت الرئاسة الفرنسية قد أعلنت في وقت سابق أن المفوض الأعلى لأنظمة التقاعد في فرنسا جان بول دولوفوا والمتهم بتضارب مصالح بعدما أغفل في إعلان المناصب التي شغلها مع وظيفته الحكومية، قدم استقالته إلى الرئيس الذي قبلها.

الإضرابات تشل حركة النقل

اليابان تترقب بريكست للتفاوض مع بريطانيا على اتفاق للتجارة

طوكيو – أعرب رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي، الخميس، عن رغبته في بدء المحادثات التجارية مع بريطانيا، فور خروجها المقرر من الاتحاد الأوروبي في نهاية يناير المقبل وذلك في وقت بدأ فيه العد التنازلي لوضع اللمسات الأخيرة على اتفاق بريكست قبل تنفيذه.

ونقلت وكالة أنباء "جي جي برس" اليابانية عن آبي قوله في اجتماع لمجلس المستشارين في اتحاد رجال الأعمال الياباني "آمل في بدء المفاوضات التجارية بمجرد دخول بريطانيا فترة انتقالية".

وتأمل اليابان وبريطانيا في التفاوض مجددا على اتفاقية شراكة اقتصادية ثنائية وتطبيقها في مطلع عام 2021. وتبدو العروض التي تتهاطل على رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون لإبرام اتفاقيات تجارة سخية جدا لاسيما أن المملكة ستدخل كذلك في مفاوضات مع الولايات المتحدة من أجل اتفاق تجارة حر.

وبالتوازي مع هذه المباحثات تضرب بريطانيا موعدا كذلك مع الأوروبيين في مباحثات جديدة تتمحور حول اتفاق تجارة خلال الفترة الانتقالية لكن هناك العديد من المطبات التي تشق طريق البريطانيين في التوصل لهذه الاتفاقات لاسيما خاصة الأوروبيين. ولعل أبرز هذه المطبات تعهد رئيس الوزراء البريطاني بمنعه لأيّ تمديد في الفترة الانتقالية التي سيجري فريقه خلالها مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي من أجل التوصل لاتفاق تجارة.

ولكن تعهد جونسون بعدم تمديد الفترة الانتقالية أرغم بروكسل على الحديث عن صعوبة التوصل لاتفاق تجارة مع لندن خلال هذه الفترة التي من المقرر أن تنتهي مع نهاية العام 2020.

وكان جونسون قد روّج خلال حملته الانتخابية لاتفاق تجاري "ضخم" مع الولايات المتحدة.

ومنذ أيام كشفت مصادر عن عزم الرئيس الأميركي دونالد ترامب توجيه دعوة رسمية لزعيم المحافظين لزيارة واشنطن، وقد تكون الزيارة الفرصة السانحة لجونسون للخوض في اتفاق التجارة الذي ينوي البلدان التوصل إليه. وحقق جونسون فوزا كاسحا في الانتخابات العامة الذين باتوا يمثلون غالبية في مجلس العموم الجديد.

ومنح هذا الانتصار لجونسون ضوءا أخضر أوليا للصفقة التي توصل إليها مع الأوروبيين بشأن بريكست من خلال التصويت لصالحه على أن تتم مناقشة كل تفاصيله في يناير المقبل.